الأمم المتحدة S/2013/499

مجلس الأمن

Distr.: General
21 August 2013
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن إعادة إرساء النظام الدستوري في غينيا – بيساو

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدَّم عملاً بقرارَي مجلس الأمن ٢٠٤٨ (٢٠١٢) و ٢١٠٣ (٢٠١٣)، وهو يشمل التطورات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية، والتطورات في مجالي حقوق الإنسان والعمل الإنساني منذ صدور تقريري المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠١٣ (S/2013/262).

ثانيا – إعادة إرساء النظام الدستوري واحترامه

ألف – الحالة السياسية

١ – لمحة عامة عن الحالة السياسية في البلد

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، توصل أصحاب المصلحة السياسيون الرئيسيون في غينيا – بيساو إلى توافق الآراء بشأن الترتيبات للفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية. وواصل الشركاء الدوليون أيضاً جهودهم المشتركة الرامية إلى مساعدة البلد في معالجة التحديات التي يواجهها.

٣ – وفي ٣٠ نيسان/أبريل، اتفق ممثلو الموقِّعين على الميثاق السياسي الانتقالي والاتفاق السياسي اللذين جرى التوصل إليهما في أيار/مايو ٢٠١٢ على الخطوات الرئيسية الواجب اتخاذها لإعادة إرساء النظام الدستوري، وهي، (أ) إنهاء المرحلة السياسية الانتقالية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وإجراء انتخابات عامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛ (ب) تعيين حكومة انتقالية تشمل جميع الأطراف؛ (ج) قيام الجمعية الوطنية بانتخاب رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية بناءً على اقتراح من المجلس الأعلى للقضاة. ومن أجل تعزيز الطابع الشامل للمشاورات السياسية، ضُمت الجهات الفاعلة غير البرلمانية، مثل الأحزاب السياسية

الرجاء إعادة استعمال الورق

والزعماء الدينيين ومنظمات المجتمع المدني، إلى اللجنة البرلمانية التي أنشأتها الجمعية الوطنية بهدف استعراض الميثاق السياسي الانتقالي والاتفاق السياسي اللذين جرى التوصل إليهما في أيار/مايو ٢٠١٢.

٤ - وفي الوقت نفسه، تواصلت المفاوضات المتعلقة بتشكيل حكومة انتقالية أكثر شمولاً. ونتيجة لذلك، وقّع أكبر حزبين في البرلمان، وهما الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر وحزب التجديد الاجتماعي، مذكرة تفاهم في ١٧ أيار/مايو التزما فيها بدعم إنهاء المرحلة الانتقالية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وتشكيل حكومة انتقالية تشمل جميع الأطراف. وأكد الطرفان أيضاً ضرورة وضع إطار للحوار والمشاورات لما بعد الفترة الانتقالية. واتفقا كذلك على إبقاء السيد روي دوارتي دي باروس رئيساً للوزراء في الفترة الانتقالية.

٥ - وبدأ رئيس الوزراء الانتقالي في ٢٧ أيار/مايو مشاورات بشأن تشكيل حكومة انتقالية جديدة، فيما عقدت الجمعية الوطنية دورة استثنائية في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو لمناقشة الصكوك الانتقالية. واعتمدت الجمعية الميثاق الانتقالي والاتفاق السياسي، وخريطة الطريق الانتقالية، واتفاق المبادئ من أجل إعادة إرساء الحالة الدستورية السويَّة. وينص الميثاق الانتقالي والاتفاق السياسي الجديدان، في جملة أمور، على إصدار عفو عام عن الضالعين في الانقلاب العسكري الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وينصان أيضاً على إنشاء مجلس استشاري (Conselho de Concertação e Consulta) ليكون منتدى للحوار السياسي والاجتماعي بين الموقّعين على الميثاق الانتقالي والاتفاق السياسي، ويقضيان كذلك بإعادة إنشاء اللجنة البرلمانية المعنيَّة بالمصالحة الوطنية.

٦ - وكثَّف ممثلي الخاص لغينيا - بيساو، خوسيه راموس - هورتا، مساعيه الحميدة، وعرَض على أصحاب المصلحة الوطنيين خيارات للتغلب على خلافاتهم بطريقة شاملة وبناءة. وفي ٦ حزيران/يونيه، عيَّن الرئيسُ الانتقالي، بشكل يعكس الاتفاق بين الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر وحزب التجديد الاجتماعي، حكومة انتقالية أكثر شمولاً بقيادة السيد باروس الذي ستُبقي رئيساً للوزراء في الفترة الانتقالية. وتتألف الحكومة الجديدة من ٣٤ عضواً بمن فيهم أربع نساء.

٧ - وفي ١٢ حزيران/يونيه، عقدت الجمعية الوطنية جلسة استثنائية وانتخبت قاضي المحكمة العليا أغوستو منديس رئيساً للجنة الانتخابية الوطنية. وانتخبت أيضاً قاضي محكمة الاستئناف خوسيه بيدرو سامبو أميناً تنفيذياً، وكاتيا ماريا أغوستا لوبيز وإدريسا ديالو نائبين للأمين التنفيذي للجنة. وأدَّت القيادة الجديدة اليمين الدستورية في ١٤ حزيران/يونيه. وفي

٢٨ حزيران/يونيه، أصدر الرئيس الانتقالي مرسوماً للإعلان عن إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٨ - وفي ٣ تموز/يوليه، قدم رئيس الوزراء الانتقالي برنامج الحكومة الانتقالية إلى الجمعية الوطنية. ويركز البرنامج على إعادة إرساء النظام الدستوري ويشمل ما يلي: (أ) تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وتنقيح قانون الانتخابات والإطار القانوني العام لكفالة قدر أكبر من الشفافية في العملية الانتخابية؛ (ب) اتخاذ خطوات لاعتماد إطار قانوني لأول انتخابات بلدية يُزمع إجراؤها في تاريخ البلد في عام ٢٠١٤؛ (ج) اعتماد إصلاحات في مجالات الدفاع والأمن والعدالة والإدارة العامة؛ (د) تحقيق الاستقرار الاقتصادي والشفافية في الإدارة المالية، وتطبيع التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، وتعزيز التنمية الزراعية وتطوير الهياكل الأساسية، وإجراء التحضيرات لتنظيم مائدة مستديرة للمانحين في عام ٢٠١٤؛ (هـ) مواصلة تعزيز الوئام الاجتماعي. ويؤكد البرنامج أيضاً عزم الحكومة الانتقالية على تحسين صورة البلد وتعزيز مشاركته في المنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية.

٩ - وعلى إثر مشاورات مكثفة جرت بين ممثلي الخاص والسلطات الانتقالية في ٢٤ تموز/يوليه، أنشأت الحكومة الانتقالية اللجنة الوطنية للتخطيط والتنسيق الاستراتيجي التي تتمثل مهمتها في تحديد الأولويات للفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية والفترة التي تليها مباشرةً. وستضع اللجنة خطة للفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية بما يلبّي الاحتياجات في مجالات الأمن الغذائي والصحة والتعليم، وستحدد أولويات السنة الأولى للحكومة التي سيجري تشكيلها في أعقاب الانتخابات الرئاسية والتشريعية المزمع إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وستخطِّط لتنظيم مائدة مستديرة للمانحين في عام ٢٠١٤.

٢ - لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان في البلد

١٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت حالة حقوق الإنسان إلى حد كبير بلا تغيير، مع الإبلاغ عن عدد من الحالات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والإساءة لها. وأسهمت القدرات المحدودة لقطاعي الأمن والعدالة في استمرار ثقافة الإفلات من العقاب وعدم المساءلة في البلد.

١١ - وفي ٢٥ نيسان/أبريل، أصدرت المحكمة العسكرية الإقليمية حكمها في قضية المشتبه فيهم السبعة عشر الذين أُلقي القبض عليهم فيما يتصل بحادث قاعدة القوة الجوية بيسالانكا، في بيساو، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وأُدين تسعة من المدعى عليهم بالخيانة والاتجار بالأسلحة المحظورة، وحُكم عليهم بالسجن لمدد ثلاث إلى خمس سنوات وسط

شواغل أُعرب عنها بشأن استقلال المحكمة ونزاهتها. واستأنف المشتبه فيهم المُدانون التسعة الحكم، وكانت القضية لم يبت فيها بعد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبقي المدانون محتجزين في قاعدة القوة الجوية.

١٢ - وفي الفترة من ٨ إلى ١١ تموز/يوليه، قاد الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان، إيفان سيمونوفيتش، بعثة لمدة أربعة أيام إلى غينيا - بيساو بناء على دعوة من الحكومة الانتقالية لمناقشة حالة حقوق الإنسان في البلد. والتقى كلاً من الرئيس الانتقالي ورئيس الوزراء الانتقالي، ورئيس البرلمان، ووزيرَي العدل والداخلية في الحكومة الانتقالية، ورئيسَي المحكمة العليا والمحكمة العسكرية العليا، ورئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات المعنيَّة بالمرأة، والشركاء الدوليين الموجودين في بيساو.

١٣ - وشارك الأمين العام المساعد أيضاً في المؤتمر الوطني المعني بالإفلات من العقاب والعدالة وحقوق الإنسان، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه. وعُقد المؤتمر عملاً بتوصيات إعلان باماكو وإطاره الاستراتيجي اللذين اعتمدهما، في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، المؤتمرُ الإقليمي المتعلق بالإفلات من العقاب والعدالة وحقوق الإنسان المعقود في مالي. ويشار إلى أن غينيا - بيساو هي أول دولة مشارِكة تعقد مؤتمراً من هذا القبيل.

١٤ - واعتمد المؤتمر مجموعة من التوصيات، بما في ذلك مقترحات من أجل (أ) إجراء إصلاحات في قطاعات العدالة والإدارة العامة والأمن والدفاع؛ (ب) إنشاء لجنة للتحقيق في الاغتيالات السياسية والجرائم الأخرى ذات الدوافع السياسية؛ (ج) التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ (د) تعزيز الوحدة الوطنية والمواطنة الصالحة من خلال التوعية الشاملة بحقوق الإنسان.

١٥ - وأكد الأمين العام المساعد في لقاءاته مع أصحاب المصلحة الوطنيين أهمية كفالة حرية التعبير والتجمع السلمي قبل إجراء الانتخابات وأثناءها وبعدها. ولاحظ أيضاً أن تلك الضمانات أساسية ليس فقط بالنسبة لمصداقية الانتخابات، إنما أيضاً لتعزيز الاستقرار على الأمد الطويل. ووجه الانتباه بوجه خاص إلى مسائل العنف والتمييز ضد المرأة، وأوصى باعتماد تدابير لزيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية، بما يشمل تطبيق حصص الحد الأدنى للمرأة في الانتخابات المقبلة. وحثَّ السلطات الوطنية كذلك على توفير قدر أكبر من الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والضحايا والشهود، وأكد الطابع المُلح لكفالة إحراز تقدم فعال يتسم بالمصداقية في التحقيقات الجارية في الاغتيالات السياسية والحالات الأخرى من العنف السياسي قبل إجراء انتخابات عام ٢٠١٣، ردعاً للهجمات في المستقبل.

١٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، ظل حظر المؤتمرات الصحفية والمقابلات والبيانات المتعلقة بانقلاب ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ و بـ ”القضايا قيد التحقيق“ الأخرى نافذاً، على النحو المعلن في بيان أصدره المدعي العام في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ومع ذلك، لم ترد أي تقارير تفيد عن محاولات مكشوفة جديدة للحد من حرية وسائل الإعلام.

٣ - الجهود الإقليمية والدولية لإعادة إرساء النظام الدستوري واحترامه

١٧ - عقدت رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، في ١٠ أيار/مايو، اجتماعا للتشكيلة في نيويورك. وخلال الاجتماع، ناشد ممثلي الخاص المجتمع الدولي، بما في ذلك لجنة بناء السلام، استئناف التعاون مع غينيا - بيساو. وأشار إلى أن اللجنة وغينيا - بيساو ينبغي أن تنقحا صك التعاون بينهما (الإطار الاستراتيجي المنقح) وأن بإمكانهما الشروع في ذلك قبل الانتخابات المقبلة. واختتم حديثه معربا عن أمله في أن يتمكن صندوق بناء السلام من الإسهام في دعم الجهود الجارية لبناء السلام.

١٨ - وفي تلك المناسبة، أكدت الرئيسة أن التشكيلة ستواصل متابعة الحالة في غينيا - بيساو عن كثب ودعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم للأزمة السياسية، وذلك بالتعاون الوثيق مع ممثلي الخاص. وأشارت أيضا إلى أن التشكيلة ستستأنف تعاونها مع غينيا - بيساو حالما تُتخذ خطوات مجدية لإعادة إرساء النظام الدستوري، مثل تشكيل حكومة انتقالية أكثر شمولا واعتماد ميثاق جديد لنظام الحكم وخريطة طريق لإجراء الانتخابات بحلول نهاية عام ٢٠١٣.

١٩ - وفي ١٦ أيار/مايو، أصدر الاتحاد الأوروبي بيانا في أعقاب اجتماع عقده في بروكسل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أعرب فيه عن استعداده لدعم الانتخابات التي ستُجرى في غينيا - بيساو حالما تُستوفى جميع الشروط. وأشار البيان أيضا إلى اتفاق الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية على أنه لا بد من إجراء إصلاحات هامة لا رجعة فيها لتحقيق استقرار البلد وازدهاره، بدءا بإعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن بالكامل، ولا سيما تحديد القيادة العسكرية العليا، وانتهاءً بإصلاحات عميقة في قطاعي الأمن والعدالة والنظام السياسي. وأعرب الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية أيضا عن قلقهما العميق إزاء التغلغل المقلق لشبكات الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات في هياكل الدولة، وأشارا إلى أن ما يبين مدى خطورة المشكلة هو احتجاز رئيس أركان القوات البحرية السابق، بوبو نا تشوتو، في الولايات المتحدة بتهم تتعلق بالاتجار بالمخدرات وتوجيه الولايات المتحدة لائحة اتهام لرئيس الأركان الحالي، الجنرال أنطونيو إنديايي، بناء على مزاعم اتجار بالمخدرات. وشددا على أن الأشخاص الذين لهم علاقة بأي أعمال عنف

أو أنشطة أخرى منافية للدستور ومزعزعة للاستقرار، سيخضعون لمساءلة المجتمع الدولي. وأشادا بتجديد مشاركة المجتمع الدولي في غينيا – بيساو، ولا سيما من خلال التعاون الوثيق بين الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة. وشددا في الختام على أهمية حفظ الموارد الطبيعية لغينيا – بيساو وإدارتها إدارة جيدة وفقا للقوانين الواجبة التطبيق. وفي ١٨ حزيران/يونيه، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي الإبقاء على القيود المفروضة على ٢١ من الأفراد العسكريين التابعين لغينيا – بيساو والمتورطين في انقلاب ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، بمن فيهم قادة الجيش.

٢٠ – ورحب الشركاء الدوليون بتشكيل الحكومة الانتقالية الجديدة في ٦ حزيران/يونيه. وفي ١١ حزيران/يونيه، وصفت حكومة البرتغال تلك الخطوة بأنها تطور إيجابي نشأت عنه توقعات بحدوث تطبيع ديمقراطي.

٢١ – وحثّ كل من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي واللجنة السياسية والأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي، في الاجتماع التشاوري السنوي السادس المشترك بينهما، المعقود في أديس أبابا في ١١ حزيران/يونيه، الحكومة الانتقالية الجديدة على إعطاء الأولوية للتحضير لإجراء انتخابات ديمقراطية تفضي إلى إعادة إرساء النظام الدستوري قبل نهاية العام. وشددت الهيئتان على ضرورة تنفيذ إصلاح القطاع الأمني ومكافحة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات وصيد الأسماك غير المشروع. وشددتا أيضا على ضرورة حماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون وإنهاء الإفلات من العقاب في البلد. وركّزتا، بالإضافة إلى ذلك، على أهمية حفظ الموارد الطبيعية لغينيا – بيساو وإدارتها، بما يشمل الاستغلال المستدام للموارد البحرية والبرية. وأشادتا بالجهود المشتركة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في سبيل إعادة إرساء النظام الدستوري في غينيا – بيساو.

٢٢ – وأُوفدت بعثة التقييم المشتركة الثانية بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إلى بيساو في الفترة من ٨ إلى ١١ تموز/يوليه. وبالإضافة إلى الكيانات الخمسة الأصلية، شاركت في البعثة المنظمة الدولية للفرنكوفونية. واجتمعت البعثة مع السلطات الانتقالية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمجموعات المعنية بالمرأة وأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى غينيا – بيساو بهدف الاطّلاع على آخر المستجدات التي طرأت على الحالة السياسية والأمنية والاجتماعية – الاقتصادية الراهنة. وشجع البعثة التقدم الكبير المحرز في تنفيذ العملية

الانتقالية، بما في ذلك الموافقة على الميثاق الانتقالي والاتفاق السياسي بالصيغة المنقحة التوافقية، وتعيين رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية وأعضائها، وتحديد تاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ لإجراء الانتخابات. وأجمع أصحاب المصلحة الوطنيون على أن مشاكل غينيا – بيساو لن تنتهي بإجراء الانتخابات لأنه لا بد من معالجة الأسباب الهيكلية للأزمات السياسية المتكررة في البلد معالجةً جذرية. وأعرب بعض أصحاب المصلحة بقوة عن رأي مفاده أن كفالة استدامة الاستقرار على الأمدين المتوسط والطويل تقتضي الحفاظ على ثقافة الحكومة الشاملة ذات القاعدة العريضة بعد الانتخابات المقبلة. وأوصت البعثة بتنشيط فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا – بيساو في الأشهر المقبلة، بما يشمل إنشاء فرع له في بيساو. وأوصت أيضا بإنشاء آلية متابعة تضم ممثلي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي المقيمين في بيساو. وشجعت البعثةُ جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والمنظمة الدولية للفرنكوفونية على نشر ممثلين لهما في غينيا – بيساو.

٢٣ – ورحب رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في بيان صادر في ١٨ تموز/يوليه أثناء دورتهم العادية الثالثة والأربعين المعقودة في أبوجا، بالتوقيع على الصكوك الانتقالية المنقحة. وحثوا سلطات غينيا – بيساو على كفالة إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، على النحو المقرر. وكرروا أيضاً دعوتهم الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين الآخرين إلى رفع الجزاءات التي فُرضت على غينيا – بيساو في أعقاب انقلاب ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ وإلى استئناف التعاون الثنائي مع البلد. وأوعزوا إلى مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا باتخاذ تدابير عاجلة، بالتشاور الوثيق مع الشركاء الدوليين الآخرين، لاستئناف اجتماعات فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا – بيساو. ومددوا، في الختام، ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو لفترة ١٢ شهرا أخرى حتى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤.

٢٤ – وحضر ممثلي الخاص الاجتماع العادي الثامن عشر لمجلس وزراء جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية المعقود في ١٨ تموز/يوليه في مابوتو. واعتمد المجلس إعلانا بشأن الحالة في غينيا – بيساو مكررا تأكيد ما تقدمه الجماعة من دعم ”غير مشروط“ إلى غينيا – بيساو وأهمية تنسيق جهودها مع الشركاء الدوليين الآخرين. وأشار الإعلان الصادر عن المجلس أيضا إلى أن عدم وجود رقابة مدنية فعالة على قوات الدفاع والأمن يهدد العملية السياسية وعمل مؤسسات الدولة. وحثّ المجلس الجهات الفاعلة السياسية في غينيا – بيساو على كفالة إجراء الانتخابات مع الاحترام الكامل للديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة لجميع المواطنين الموجودين في المنفى وصون

حريتهم، ومكافحة الإفلات من العقاب والاتجار بالمخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، قرر المجلس أن تعيِّن جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ممثلا خاصا لدى غينيا - بيساو.

٤ - الجهود الرامية إلى إجراء عملية انتخابية ديمقراطية

٢٥ - عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٠٣ (٢٠١٣) الذي كلف فيه المجلسُ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، في جملة أمور، بالمساعدة في تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، أوفدتُ إلى بيساو بعثةً لتقييم الاحتياجات في الفترة من ٣ إلى ١٦ تموز/يوليه. والتقت البعثة، التي كانت مؤلفة من ممثلين عن شعبة الشؤون الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، بطائفة واسعة من المحاورين بمن فيهم أصحاب المصلحة الوطنيون والدوليون. وأحاطت البعثة علما بالالتزام الذي أعلنته الحكومة الانتقالية بإجراء الانتخابات بحلول التاريخ المعلن وهو ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. غير أنها لاحظت أن هناك نشاطا محدودا في التحضير للانتخابات وأن المناقشة العامة بشأن الانتخابات قد ركزت إلى حد كبير على طرائق تسجيل الناخبين، مكررة الإعراب عن الشواغل السابقة المتعلقة بنظام التسجيل اليدوي الحالي. ونصحت البعثةُ الحكومة الانتقالية بأن تنظر في إدخال تحسينات على نظام التسجيل اليدوي الحالي لتدارك أوجه القصور التي جرى تحديدها، بدلا من إدخال نظام الاستدلال البيولوجي نظرا إلى ضيق الفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية وارتفاع التكاليف المقدرة لإجراء تسجيل الناخبين عن طريق الاستدلال البيولوجي.

٢٦ - وفي أثناء الاجتماع الوزاري لمجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في أبوجا في ١٥ تموز/يوليه، اعترض كذلك معظم أعضاء المجلس على إدخال نظام تسجيل الناخبين عن طريق الاستدلال البيولوجي في الانتخابات المقبلة حسبما اقترحته الحكومة الانتقالية، بحجة أنه سيؤثر سلبا على الجدول الزمني الانتخابي وسيتطلب مبالغ كبيرة من الأموال لا تتوافر حالياً.

٢٧ - وبما أن الموقعين على الميثاق الانتقالي والاتفاق السياسي قد أعربوا بتوافق الآراء عن تفضيل تسجيل الناخبين عن طريق الاستدلال البيولوجي، التقى الرئيس الانتقالي بالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، في ٢٢ تموز/يوليه، لمناقشة منهجية تسجيل الناخبين في مسعى لكفالة توافق الآراء في التوصل إلى نهج واقعي. وعهد إلى اللجنة البرلمانية، المنشأة بهدف استعراض الصكوك الانتقالية التي جرى التوصل إليها في أيار/مايو ٢٠١٢، بإسداء المشورة لمعرفة ما إذا كان الملائم للبلد هو نظام تسجيل الناخبين يدوياً أم هو نظام التسجيل

عن طريق الاستدلال البيولوجي. وطلب إلى اللجنة أيضا أن تستعرض التشريعات الانتخابية وأن تقترح التعديلات اللازمة. وقدمت اللجنة تقريرها إلى الرئيس الانتقالي في ١ آب/أغسطس. وأعلن الرئيس في ٢ آب/أغسطس أنه سيجري استخدام نظام تسجيل يدوي ''محسَّن'' للناخبين خلال الانتخابات العامة التي ستُجرى في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر وأن تعديلا لقانون الانتخابات سيُعرض على البرلمان.

باء – الحالة الأمنية

٢٨ – ظلت الحالة الأمنية هادئة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي أعقاب اجتماع عُقد بين الرئيس الانتقالي ووفد للقوات المسلحة النيجيرية، أعلن رئيس أركان غينيا – بيساو، في ٦ أيار/مايو، أن الحكومة الانتقالية طلبت إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا سيما نيجيريا، أن تدعم غينيا – بيساو في تنظيم دوريات مشتركة تجوب مياهها الإقليمية للمساعدة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والبشر. وفي ١٧ أيار/مايو، نقلت وسائط الإعلام الوطنية تقريرا لممثل ''مبادرة المحيطات''، التي اتخذتها مجلة ناشونال جيوغرافيك (National Geographic)، يركز على الصيد غير المشروع على نطاق واسع في المياه الإقليمية لغينيا – بيساو.

٢٩ – ووصل إلى بيساو في ٢٧ أيار/مايو وفد من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يتكون من رؤساء أركان دفاع بوركينا فاسو وتوغو وكوت ديفوار ونيجيريا، فضلاً عن ممثل لرئيس أركان الدفاع السنغالي. وتناول رئيس أركان الدفاع الإيفواري إجراءات التسليم وعملية تناوب الوحدات ومراسم تسليم القيادة إلى بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو في اليوم نفسه، وأبرز التحديات التي تواجه البعثة. وشدد على أهمية وضرورة التعجيل بعملية إصلاح القطاع الأمني، وكفالة الكفاءة في التعامل مع مسألة رعاية المحاربين القدامى الذين شاركوا في حرب التحرير. وأشار أيضا إلى الدور المستقبلي لوحدات الشرطة التابعة لبعثة الجماعة الاقتصادية في دعم الجهود الرامية إلى كفالة الأمن خلال الانتخابات المقبلة. واجتمع القادة العسكريون للجماعة الاقتصادية مع الرئيس الانتقالي ورئيس الوزراء الانتقالي في ٢٧ أيار/مايو، وشاركوا في اجتماع مع رئيس أركان غينيا – بيساو في ٢٨ أيار/مايو لمناقشة مسائل الدفاع والأمن الإقليميين. كما ركزوا على حالة تنفيذ مذكرة التفاهم المتعلقة بخريطة الطريق ذات الصلة ببرنامج إصلاح قطاع الدفاع والأمن، التي وقَّعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغينيا – بيساو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ولا سيما إعادة تأهيل المنشآت العسكرية وتنفيذ برنامج صندوق

المعاشات التقاعدية لأعضاء مؤسسات الدفاع والأمن. وركز رئيس أركان الدفاع الإيفواري أيضا على ضرورة تحسين الأحوال المعيشية لأفراد البعثة.

٣٠ - وفي ٣١ أيار/مايو، أكد قائد بعثة الجماعة الاقتصادية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو أن البعثة تُجري دوريات في جميع مناطق البلد، باستثناء جزر بيجاغوس. وذكر أيضا أن البعثة بدأت تنسيق الأنشطة المقبلة المتصلة بتدريب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة مع وزارة الدفاع في إطار عملية إصلاح قطاع الأمن. وأكد أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تعتزم تعزيز البعثة بسَرِيَّة شرطة إضافية لدعم العملية الانتخابية على نحو أفضل.

ثالثا - الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية

٣١ - ظلت الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلد محفوفة بالصعاب بوجه عام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وظلت الدولة تواجه تحديات في الوفاء بالتزاماتها المالية. وتفاقمت الحالة من جراء ما شهده موسم تصدير الكاجو من تقلبات يمكن لها أن تزيد التهديدات المحدقة بآفاق النمو الاقتصادي، وأن تُضعف الدولة ماليا وأن تتفاقم من جرائها حالة الأمن الغذائي المتدهورة أصلاً في البلد. وستتطلب ميزانية الدولة لعام ٢٠١٣، التي جرت الموافقة عليها في ١٥ تموز/يوليه، دعما ماليا بمبلغ ١٢ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٢٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)، لم يجر تأمين سوى ما يقرب من ٢٥ في المائة منه.

٣٢ - وتأثر موسم تصدير الكاجو الحالي سلبا نتيجةً لانعدام التنسيق بين مختلف الجهات العاملة في هذا القطاع والمؤسسات الحكومية في تحديد البارامترات الرئيسية، من قبيل السعر الإرشادي ورسم التصدير الإضافي. وتأثر الموسم أيضاً بالخلافات والتأخيرات في تشغيل وكالة جديدة لتعزيز قطاع الكاجو، وبحالات النقص في سيولة المصارف التجارية المحلية. وفي ١٣ حزيران/يونيه، حثت الجمعية الوطنية الحكومة الانتقالية على إعادة تحديد ضريبة التصدير على الفور عند خمسين فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لكيلوغرام جوز الكاجو، واعتماد آليات على وجه السرعة لرصد وتطبيق حد أدنى للسعر المرجعي يبلغ ٢١٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية للكيلوغرام.

٣٣ - وظل السعر الدولي للكاجو منخفضا نسبيا بالمقارنة مع السنوات السابقة، مما كان له أثر مباشر على الأمن الغذائي لأن تكلفة الأرز، الذي يشكل الغذاء الأساسي في البلد، ظلت مرتفعة نسبيا في الأسواق المحلية. ويعتمد حوالي ٨٠ في المائة من الأسر المعيشية في كسب

الرزق على الدخل المتأتي من إنتاج جوز الكاجو. ونتيجة لذلك، لجأ الكثير من الأسر المعيشية إلى استراتيجيات سلبية مختلفة لمواجهة هذا الوضع، من قبيل الحد من كمية الوجبات ونوعيتها، وخفض أعداد رؤوس الماشية، والهجرة الموسمية. وفي المناطق الأشد تضررا (كينارا، وأويو، وبيومبو، وبيجاغوس) تأثر ٤٠ في المائة من السكان بانعدام الأمن الغذائي. بالإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى تقييم سريع للأمن الغذائي اشتركت في إجرائه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي مع الهيئات الحكومية المعنية في حزيران/يونيه ٢٠١٣، لم يكن لدى حوالي ٤٨ في المائة من الأسر المعيشية مخزونات من الحبوب تكفي لأكثر من شهر واحد.

٣٤ - وفي الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ١٠ أيار/مايو، أوفد صندوق النقد الدولي بعثة استشارية إلى غينيا - بيساو. وأكدت البعثة أن عام ٢٠١٢ قد سجل معدل نمو سالبا قدره ١,٥ في المائة، لكنها أشارت إلى أن الاقتصاد يمكن أن يشهد انتعاشا في النمو قدره ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٣، رهنا بظروف معينة من بينها موسم إيجابي لتصدير الكاجو. وشدد تقرير البعثة على أن النزاعات الداخلية المتكررة قد أثرت سلبا على النمو الاقتصادي في غينيا - بيساو وعلى الجهود الرامية إلى الحد من الفقر، وبالتالي فإنها تؤثر على التقدم الاجتماعي في البلد. وركز التقرير أيضاً على أن الأداء الاقتصادي للبلد سيتوقف على تنفيذ عملية سياسية شاملة للجميع وإحراز تقدم في جهود إصلاح قطاع الأمن.

٣٥ - وأوفد البنك الدولي، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ حزيران/يونيه، بعثة إلى غينيا - بيساو لمناقشة أولويات التنمية الاقتصادية مع الحكومة الانتقالية والشركاء في التنمية، والدعم المقدم بالفعل في سياق قرار اتخذه مجلس البنك بشأن إمكانية استئناف مشاركة البنك الدولي في الربع الأخير من السنة.

٣٦ - وبالتعاون الوثيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رصده عن كثب للحالة الاقتصادية والمالية في البلد، وتحليل المعلومات المتعلقة بموسم الكاجو وتنفيذ الميزانية، واستمر في تقديم المشورة التقنية إلى الحكومة الانتقالية بشأن التخطيط وإدارة المالية العامة والتنسيق.

٣٧ - ومنذ أيار/مايو، جرى الإبلاغ عن عدد متزايد من حالات الكوليرا في منطقة تومبالي. وبحلول ٧ آب/أغسطس، أُفيد عن وقوع ٢٦٠ إصابة بالكوليرا و ٢٢ حالة وفاة. وبادرت وزارة الصحة إلى تنشيط اللجنة المعنيَّة بإدارة الأوبئة لتنسيق الإجراءات الرامية إلى احتواء تفشي الوباء في تومبالي، وتعزيز الإجراءات الوقائية في جميع أنحاء البلد. وما فتئت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تدعم أنشطة التأهب والاستجابة، بما في ذلك

دعوة الحكومة الانتقالية إلى الإعلان عن الوباء. وكان فريق الأمم المتحدة القطري يعمل على وضع استراتيجية لجمع الأموال من أجل توفير استجابة متعددة القطاعات في البلد بأكمله، بما يشمل الوقاية وإدارة الحالات.

٣٨ - واتسمت الفترة قيد الاستعراض بإضرابات نفَّذها موظفو الوظيفة العامة للمطالبة بدفع المتأخرات من المرتبات والإعانات غير المسددة، وتحسين ظروف العمل. وفي ٧ أيار/مايو، أضرب المعلمون في المدارس العامة عن العمل للمرة الثالثة في السنة الدراسية ٢٠١٢-٢٠١٣. ونظرا لعدم توصل الحكومة الانتقالية ونقابتي المعلمين إلى اتفاق، مددت النقابتان الإضراب لفترة تتجاوز أسبوعين، مما هدد بعدم إكمال العام الدراسي الذي كان الأطفال قد أضاعوا فيه بالفعل أكثر من ثلث الحصص الدراسية. واضطلع ممثلي الخاص واليونيسيف بجهود وساطة بين نقابتي المعلمين والحكومة الانتقالية، مما أدى إلى إنهاء الإضراب في ٢٣ أيار/مايو. وكانت هنالك دلالات على أن الإضراب لم يؤثر على جميع المناطق في البلد. وقدمت اليونيسيف الدعم لوزارة التعليم في تحديد المنهاج الدراسي الأساسي الذي يتعين تغطيته بحيث يتسنى لأشد المناطق تأثراً اتخاذ تدابير استدراكية، من قبيل تمديد السنة الدراسية أسبوعاً أو أسبوعين. وبدأ العاملون في قطاع الصحة، في ٤ حزيران/يونيه، بتنفيذ إضراب استمر سبعة أيام، مما عرَّض صحة المرضى وحياتهم للخطر حيث أُرسلوا من المستشفيات إلى منازلهم نظراً لعدم توافر الموظفين.

٣٩ - وفي غضون ذلك، ركزت الصحافة على تزايد الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما قطع الأشجار غير المشروع. واستمر بلا هوادة معدل استنفاد الغابات القليلة المتبقية في البلد والنظم الإيكولوجية ذات الصلة. وخلال دورة استثنائية عقدتها الجمعية الوطنية في ١٣ حزيران/يونيه، وافق البرلمانيون على قرار بشأن قطع الأشجار غير المشروع، وطلبوا إلى الحكومة أن تعالج الوضع بصورة عاجلة.

رابعا - الملاحظات

٤٠ - أحرزت الحكومة الانتقالية والأطراف السياسية الفاعلة تقدماً هاماً، من خلال الموافقة على الميثاق الانتقالي والاتفاق السياسي بالصيغة التوافقية، وتشكيل حكومة انتقالية شاملة ذات قاعدة عريضة، وتعيين رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية وأعضائها، وتحديد تاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ لإجراء الانتخابات. ومما يثلج صدري أن أصحاب المصلحة في غينيا - بيساو تمكنوا من التوفيق بين وجهات نظرهم المختلفة ومن تحقيق توافق الآراء بشأن هذه الخطوات الحاسمة على درب إعادة إرساء النظام الدستوري.

٤١ - وأحثُّ أصحاب المصلحة الوطنيين على بذل كل الجهود الممكنة لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في إطار الجدول الزمني المتفق عليه. ومن الأهمية البالغة كفالة أن تتسم العملية الانتخابية بالمصداقية والشفافية وأن تكون شاملة وديمقراطية في جميع المراحل. وأرحب بإعلان الرئيس الانتقالي عن أنه سيجري استخدام نظام محسَّن لتسجيل الناخبين يدوياً للانتخابات العامة المزمع إجراؤها في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وأحث جميع أصحاب المصلحة على دعم مبدأ توافق الآراء للمضي قدماً، والاتفاق على مدونة قواعد سلوك انتخابية لتهيئة بيئة انتخابية سلمية. وأدعو شركاء غينيا - بيساو الدوليين للإسهام في هذه العملية الانتخابية الأساسية. وستواصل الأمم المتحدة توفير المساعدة تمشياً مع توصيات بعثة تقييم الاحتياجات التي جرى إيفادها مؤخراً، كما ستستمر في تقديم الدعم لتعبئة الموارد اللازمة.

٤٢ - ولئن كان إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية شرطاً مسبقاً لإعادة إرساء النظام الدستوري في غينيا - بيساو، فإن البلد يحتاج إلى أن يحيد عن عقود من عدم الاستقرار السياسي والعسكري، وعن نهج ”الفائز يحصل على كل شيء“ في الممارسة السياسية. وينبغي أن تلي إجراءَ الانتخابات جهود متضافرة طويلة الأمد بهدف معالجة الأسباب الجذرية الهيكلية لعدم الاستقرار والاستياء على الصعيد السياسي. وفي غضون ذلك، ثمة حاجة إلى ثقافة جديدة في الممارسة السياسية تقوم على تغليب توافق الآراء وضم جميع الأطراف، بحيث يمكن إعادة بناء دولة في خدمة مصالح جميع المواطنين لا مصالح قلة منهم. ولذا فإني أحث أصحاب المصلحة الوطنيين، ولا سيما الأطراف السياسية الفاعلة، على مواصلة الحوار البنَّاء والشامل تحقيقاً لتوافق الآراء بشأن الإصلاحات الرئيسية التي يجب الاضطلاع بها في السنوات المقبلة.

٤٣ - وفي هذا الصدد، أرحب بإنشاء اللجنة الوطنية للتخطيط والتنسيق الاستراتيجي. فمن شأن توسيع نطاق وجود الأمم المتحدة، من مكتبين اثنين إلى أربعة مكاتب إقليمية، أن يعزز قدرة الأمم المتحدة على دعم الجهات الفاعلة الوطنية من أجل توسيع نطاق المشاورات لتشمل جهات خارج بيساو، مما يكفل مشاركة وطنية ذات معنى في الجهود المبذولة لإعادة إرساء النظام الدستوري، وتعزيز الحكم الرشيد، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٤٤ - ويعود أيضاً التقدم المحرز في العملية السياسية خلال الأشهر الأخيرة إلى مشاركة الشركاء الدوليين. وأدعو شركاء غينيا - بيساو الدوليين إلى الاستمرار في هذه المشاركة تشجيعاً لإحراز مزيد من التقدم. وأرحب أيضاً بمبادرة الاتحاد الأفريقي لقيادة بعثة التقييم المشتركة الثانية إلى غينيا - بيساو التي تشارك فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والأمم

المتحدة، في الفترة من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه. وقدمت البعثة مساعدتها للكيانات المشارِكة في تحقيق فهم مشترك لتطور الحالة في البلد. كما طمأن وجودُ البعثة مواطني غينيا - بيساو بشأن عزم المجتمع الدولي على مواصلة مساعدتهم في البحث عن حلول مستدامة للأزمة السياسية.

٤٥ - وأُثني على قيادة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، بصفتها رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى أيار/مايو ٢٠١٣، وعلى الجهود التي بذلتها والتي أسهمت في تقدم عملية بناء السلام في البلد. وينبغي أن تواصل التشكيلة الاضطلاع بدور أساسي في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى إعادة إرساء النظام الدستوري، وتعزيز السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية.

٤٦ - ولا يزال القلق يساورني بشأن استمرار ثقافة الإفلات من العقاب وانعدام المساءلة في غينيا - بيساو. وأرحب بعقد المؤتمر الوطني المعني بالإفلات من العقاب والعدالة وحقوق الإنسان في بيساو، في تموز/يوليه ٢٠١٣، وأحث مرة أخرى السلطات الانتقالية على اتخاذ إجراءات سريعة لمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز العدالة. وأدعو أصحاب المصلحة الوطنيين إلى أن ينفذوا على وجه الاستعجال التوصيات الصادرة عن المؤتمر.

٤٧ - وتواجه غينيا - بيساو حالة اجتماعية واقتصادية صعبة بسبب عوامل متعددة، بما في ذلك موسم تصدير سلبي للكاجو يؤثر تأثيراً مباشراً على كسب الرزق في المجتمعات الريفية، ويزيد من حدة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ولذلك فإني أحث المجتمع الدولي والشركاء الآخرين على التماس سبل لتمويل برامج المساعدة الموجهة إلى هذه المجتمعات المتأثرة.

٤٨ - وفي الختام، أود الإعراب عن تقديري لموظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وفريق الأمم المتحدة القطري، بقيادة ممثلي الخاص، خوسيه راموس - هورتا، وكذلك لشركاء غينيا - بيساو الإقليميين والدوليين، على إسهاماتهم في الجهود المبذولة لإعادة إرساء النظام الدستوري وتعزيز بناء السلام في البلد.